حوار

رئيس مجلس إدارة شركة الكوت للمشاريع الصناعية وعضو غرفة التجارة في حوار خاص

الجوعان لـ«الأنباء»: السياسيون ليس لديهم بُعد نظر في التوجهات الاقتصادية وعلى الحكومة شراء الأصول السيئة

محمود فاروق

السياسيون ليس لديهم بعد نظر في التوجهات الاقتصادية وعلى الحكومة التفكير جديا في شراء الأصول السيئة للشركات للخروج من نفق الأزمة المالية المظلم تلك هي العبارة التي شدد عليها في حواره الخاص لـ«الأنباء» رئيس مجلس إدارة شركة الكوت للمشاريع الصناعية وعضو غرفة تجارة وصناعة الكويت فهد الجوعان حيث أكد على ضرورة تحرك السلطات الحكومية والمالية لمواجهة ومعالجة جميع القطاعات الاقتصادية خاصة القطـاع المصرفي الذي يعتبر من أهم القطاعات في الدولة، وخاصة بعد ازدياد حجم انكشافات الشركات على البنوك خلال الآونة الأخيرة، ومن ناحية أخرى تطرق الجوعان إلى قطاع الصناعة في الكويت حيـث وصفه بالمحدود وانفتاح الاقتراض عليه أصبـح من الحاجات الضرورية له قائلا انه أصبح الآن يحتاج إلى أكثر من 2 مليار دينار لمعالجته ولعودته إلى ما كان عليه من قبل. ووصف مشكلة القطاع الصناعي بأنها تكمن في عدم التشجيع علـى التصدير. فضلا عن افتقاد دور الهيئة العامة للصناعة ووزارة التجارة دعم المنتج الكويتي بطريقة واقعية وأكثر فاعلية. وقال ان غرفة التجارة لها دور كبير من خلال مشاركتها في الكثير من القوانين التي طرحت عبر اللجان المشكلة في مجلس الأمة وبحضور ممثلين من وزارة التجارة وبعض المعنيين في هذه اللجان لمناقشتها منها قانون العمل وقانون الـ B.O.T. وهيئة سوق المال، وتعديل قانون الشركات. والتفاصيل في الحوار التالي:

فهد الجوعان

القطاع الصناعي يحتاج إلى أكثر من 2 مليار دينار لمعالجته وانفتاح الاقتراض عليه أصبح من الحاجات الضرورية

فهد الجوعان متحدثا للزميل محمود فاروق (سعود سالم)

بداية هل لك أن تقيّم لنا الوضع الحالي للاقتصاد المحلي بعد مرور أكثر من عام على الأزمة المالية؟

أعتقـد ان الأزمة المالية كان لها أثر كبير على اقتصـادات المنطقة، حيث تأثرت الاسـتثمارات الخليجية بالخارج بشكل بالغ إلا انها استطاعت التغلـب عليها بشـكل شـبه مؤقـت من خلال استثماراتها النفطية التي تتمتع بتحقيق عوائد جيدة، خاصة الكويت كونها من كبار الدول المصدرة للنفط، حيث استطاع القطاع النفطي ان يحافظ على القطاعات الأخرى، نظراً لأن التخصيص في الكويت اليوم أصبح شبه منعدم وبالتالي مازال القطاع الحكومي هو المهيمن على أغلب المشاريع الموجودة بالدولة، ومن ثم لا توجد مخاوف كبيرة على المشاريع الكبرى، ومن ناحية اخرى رأينا أن الأزمة ألقت بظلالها على القطاع الخاص المحلي الذي كان معروفاً بإمكاناته الإدارية واقتناصه للفرص الموجودة في المنطقة والعالم، فضلا عن أن هناك أكثر من 100 شركة استثمارية مدرجة وغير مدرجة مسجلة تحت رقابة البنك المركزي مازالت تعاني ميزانياتها من آثار الأزمة وذلك لاسـتثمار أغلب أموالها في خـارج البلاد وذلك لمحدودية الفرص الاسـتثمارية، ومن هذا المنطلق كان هناك تأثير كبير على الشـركات وتأخرها في إعلان بياناتها المالية والكشـف عن أوضاعها المالية، على الرغم من تحرك السـلطات الحكومية والمالية لمواجهة ومعالجة جميـع القطاعات الاقتصادية وخاصة القطاع المصرفي الـذي يعتبر من أهم القطاعات في الدولة، نظراً لظهور انكشـافات الشركات من خلال القروض على البنوك.

ولتقييم الوضـع الحالي، أعتقـد أن قانون الاستقرار المالي جاء مفصلا لحماية البنوك وكذلك القطاعات الأخرى وأهمها قطاع الاستثمار، لكننا لا نجد أن هناك رغبة لدى الشركات الاستثمارية في الدخول تحت مظلة هذا القانون، وأعتقد أن هناك تخوفاً خلال المرحلـة الحالية خاصة بعد ظهور عدم كفاءة مجالس إدارات الشـركات في توظيف أموال عملائها في فرص استثمارية غير مدروسة أدت إلى تآكل رؤوس أموالها، ولذلك يجب محاسبة هذه الإدارات، إلا أنه لم نجد أحدا تم محاسبته أو ثبت مخالفته.

استحواذ واندماج

لاحظنـا في الآونـة الأخيـرة توجها مـن قبل الشركات، على أثر تصريحات محافظ البنك المركزي، للاسـتحواذ أو الاندمـاج بين الشـركات، فهل ترى أن هذا هو السـبيل المطروح والحل الأخير لمشـكلة الشركات وشح السيولة لديها؟

فكرة الاسـتحواذ أو الاندماج لها سـلبيات وإيجابيات، فالإيجابيات تكمن في أن تكون هناك إدارات مركزة وحجم أعمال أكبر، وعوائد أفضل لمساهمي الشركة بعد الاندماج، أما السلبيات فمنها تخلي الشـركة عن بعض الوظائف فخلال فترة رأينا قانون العمل في القطاع الخاص وكذلك قانون المسرحين والذي ظهر بعد أزمة، وإن كانت الأعداد التي قدمت قليلة، ولكن أعتقد أن المشكلة أخذت أكثر من حجمها، وكان على الحكومة أن تبادر بطريقة أسرع لتحتوي هؤلاء المسرحين خاصة أن عددهم كان قليلا مقارنة بموظفي الحكومة.

وأعتقد أن المفترض على الحكومة في قانون العمـل بالقطاع الخاص اعتماد دمج مزايا قانون العمل للكويتيين مع قانون دعم العمالة، وليس إنشاء قانون عمل للكل الأجنبي والكويتي، خاصة أن القطاع الخاص في الكويت نسبة العمالة من الكويتيين فيـه لا تزيد على 40٪، وبالتالي، فإن مخرجات التعليم كثيرة وفرص التوظيف قليلة، ويجب تشجيعها وإعطاء مزايا للمواطن لتكون الفرص أمامه أكثر في التوظيف، وبخصوص الدمج والاستحواذ للشـركات أعتقد أن هناك ملاحظة من أحد المكاتب الاستشـارية العالمية بأن الكثير من الشركات تم تفريخها وطرحها في البورصة، وكثير من الشركات لا توجد لديها أرباح تشغيلية، وكانت أغلبها شركات ورقية فضلا عن التلاعب في القيم السوقية التابعة لها، وبالتالي، حدث هناك صعود مفتعل، وبعد الأزمة ظهرت الشركات التي تمت المبالغة في تسويقها وهى بالاساس لا واقع لها، وقد حدث انهيار لها، وليسـت هناك أصول تدعم قيمها السوقية.

القطاع الصناعي

هل سيشـهد القطاع الصناعـي أيضا مزيدا من الاسـتحواذ أو الاندماجات في ظل شـح السـيولة والتمويل به؟

قطاع الصناعة في الكويت محدود جدا، وانفتاح الاقتراض عليه أصبح من الحاجات الضرورية فهو يحتاج إلى أكثر من 2 مليار دينار لمعالجته، لكن مشكله القطاع الصناعي تكمن في عدم التشجيع على التصدير، وغياب دور الهيئة العامة للصناعة ووزارة التجـارة لدعم المنتـج الكويتي بطريقة واقعية وأكثر فاعلية، فالقطاع الصناعي حساس جدا، عكـس قطاع العقار الذي يمرض ولا يموت مباشرة، نظرا لأن خط الإنتاج الصناعي لا يتحمل أي فترة ركود، وإن لم يكن هناك طلب فلن يكون هناك إنتاج وبالتالي سيتم الاستغناء عن العمالة الموجودة به، وستنخفض الطاقة الإنتاجية للنصف وسـيدخل في مرحلة الخسـائر، ومن ثم تتآكل الأرباح وتتأثر الميزانية ومن ثم تختفي الشركة، وبالفعـل هذا ما حدث مع العديد من الشـركات الصناعية.

التدخل الحكومي

إلى أي مدى تـرى أن التدخل الحكومي مطلوب بشـدة خـلال الفتـرة الحاليـة لإنقـاذ الاقتصاد الوطني؟

قانون الاسـتقرار الاقتصـادي جاء في فترة ارتفاع الضغوط لمعالجة الوضع الاقتصادي بشكل عاجل، ولكن لابد من التفكير حاليا في مرحلة ما بعد القانون، لأن المرحلة الأسوأ تخطيناها، ولذلك أعتقد أنه لابد من إيجاد حلول نهائية، سواء من خلال شراء الأصول السيئة وإعادة بيعها للشركات، ولو أخـذت في الاعتبار هذه الفكرة لاسـتفادت الحكومات والشـركات أيضـا وانخفضت تكلفة القروض، فالحكومة لم تقم بدور المبادرة في عمل أي فكرة لدعم هذه الشـركات بعد إقرار القانون. والآن وبعد سـتة أشـهر، نقول: ما قيمة الفوائد التي تدفع؟ وأعتقد أن على الحكومة الآن التفكير جديا في موضوع شراء أصول الشركات أو دخول مساهمين في شركات رئيسية، ولكني أطالب بشدة بإعطاء الشركات هذه أو الدخول فيها بجدية، كما حدث في قطر، حيث حلت المشكلة من خلال زيادة رؤوس أموال الشركات ومن ثم الدخول فيها، أو شراء الأصول السـيئة مع ربطها بعلاقة معينة مع الشركة وتحميل الشركة جزءا من المسؤولية سواء لمجلس الإدارة أو الإدارة.

المحفظة الوطنية

مـا تقييمك لأداء المحفظـة الوطنية منذ انطلاقها وحتى الآن؟

الهدف من المحفظة أن يكون هناك دعم للشركات المدرجة، وإيجاد فرص استثمارية بحتة، واليوم عند إعادة تقييم الوضع، أعتقد أن عائدها مازال إيجابيـا، وأعتقد أن العوائـد مازالت جيدة بعد انقشاع الجزء الأكبر من الأزمة، لكن المطلوب الآن من هذه المحفظة أن يكون لها دور أكبر من خلال ممثليها في هذه الشركات وإعطاء الرأي والمبادرة كونها اليوم أكبر صانع سوق.

نهوض اقتصادي

ما تقديرك لحجم الاستثمارات المطلوبة للنهوض بالاستثمار الوطني؟

من الصعب تحديد الحجم المطلوب للنهوض بالاستثمار الوطني، ولكن يجب المطالبة بالمزيد من التخصيص وفتح مجالات جديدة أخرى وعدم الاعتماد على النفط كمورد رئيسي وأساسي للدولة، مثل تخصيص قطاع الكهرباء والذي مازال يخضع للرقابة الحكومية، كما كان هناك توجه لتخصيص قطاع البريد ثم تم إيقـاف هذه الفرصة الجيدة، والعديد من الفرص الجيدة التي تم إيقافها، وأي فرصة تم تخصيصها في السابق نجد أن الفائدة عادت على العميل بالإيجـاب من ناحية التكلفة والخدمة، وكمثال على ذلك، فإن هناك 3 شركات اتصالات تكلفة الخدمـة انخفضت إلى أكثر من 80٪ ومازال العائد للمسـاهم فيها مجديا، كما أن الخدمة توافرت بشـكل أفضل من السابق، وعدد الموظفين الكويتيين المستفيدين زاد، وكقطاع آخر، مثل الطيران، هناك حاليا أكثر من شركتين الوطنية والجزيرة وغيرهما.

وأعتقد دائما أن هناك مسـؤولية كبيرة على مجلس الأمة والحكومة على صعيد التعاون، ولابد من تبرئة القطاع الخاص من التهم، وهناك بعض أعضاء مجلس الأمة يتهمون القطاع الخاص بأنه ما هو إلا مجموعة من التجار والمتنفذين ويصفونهم بالحيتان وسـحب الدماء، وأعتقد أن هناك خطأ كبيرا في الفهم، فالسياسـيون ليس لديهم بعد نظر في التوجهات الاقتصادية، ولا يمكن أن تخلط السياسـة والاقتصاد معا. ونتمنى منهم التريث وإعطاء فرصة أكبـر، ولو كان هناك أخطاء، لأن يكون هناك دور أكبر للقطاع الخاص.

قوانين على المحك

هنـاك العديد مـن القوانين مازالـت على المحك، مثل قانون هيئة سـوق المال والـ B.O.T وغيرها من القوانين فما رأيك؟

من خلال غرفة التجارة كان لنا جهود كبيرة للمشاركة في الكثير من القوانين التي طرحت عبر اللجان المشكلة في مجلس الأمة وبحضور ممثلين من وزارة التجارة وبعض المعنيين في هذه اللجان لمناقشة قوانين كثيرة منها قانون العمل وقانون الـ B.O.T، وهيئة سوق المال، وتعديل قانون الشركات، وأعتقد أن وزير التجـارة والصناعة يعتبر من داخل القطاع الخاص لذا سيكون من أكثر المقدرين والمطلعين والمشاركين في هذه القوانين، فلابد من النظر إلى الدول المجاورة أو المتقدمة والأخذ بعين الاعتبـار للقوانين التي قامت بتطبيقها ونجحت في اجتياز ازمتها والانتقـاء من أفضل القوانين المجربـة وتطبيقها ومن ثم تعديلها بعد ذلك بما يتوافق مع الاقتصاد الوطني، ومع الأسـف نجد أن هنـاك الكثير من الأعضاء فـي مجلس الأمة يمررون بعض القوانين ويتم التعديل عليها بأفكار بعيدة عن الواقع، ومن ثم يتبين لنا عدم نفعيتها لوضعنا المحلي، مما يمثل مشكلة وأزمة كبيرة، فالهـارون خير المؤهلين لأن يكون له بصمة قبل انتهاء الدورة، ونأمل أن يكون له اثر كبير خلال السنوات القادمة وبتواجده سيكون له الأثر الكبير في اعتماد هيئة سوق المال، واعتماد قانون الشركات، وقانون المشاركة في قانون المسرحين وقانون دعم القطاع الخاص.

مظلة المركزي

هل أدى غياب الحزم من قبل المركزي في الفترة السابقة إلى تلاعب مجالس إدارات الشركات مما أدى إلى سقوطها الذي نراه حاليا؟

البنك المركزي لا يسيطر إلا على قطاع الاستثمار، لكننا نرى أن الكثير من الشـركات تم تحويلها من قطاع الاستثمار إلى شركات قابضة للابتعاد عـن مظلة المركـزي، وللأسـف لا توجد جهات أخرى كالمركزي لمعاقبة الشـركات الأخرى على قراراتها.

خطط الكوت

نتطرق إلى شـركة الكوت للمشاريع الصناعية، فما خطتها في الفترة المقبلة؟

الكوت شركة صناعية بحتة، وفي ظل الأزمة تم أخذ قرار بتسييل محفظة صغيرة الحجم في سـوق الكويت للأوراق المالية، بحـدود مليون دينار، سـيّلت بالكامل، ولا توجد هناك محافظ محليـة، وبالتالي، لدينا أرباح تشـغيلية ولكن علينا التزامات بسبب توسعاتنا في مجالات أخرى كالنفط والطاقة من خلال تملكنا لشركة للخدمات النفطية بنسبة 23٪.

وما حجم التزاماتكم؟

في بداية السنة كانت 16 مليون دينار تم خفضها إلى 13 مليونا، وتم أخذ مخصصات قليلة، ولكننا أعلنا عن أرباح جيدة خلال الفترة الماضية، غير أن القرارات التي تم اتخاذها في السنوات السابقة أفادتنا وانعكسـت بالإيجاب ولو كان هناك تأثر بسيط، وذلك لصلابة هذه الأصول.

وقامت الشـركة مؤخـرا بالتخارج من قطاع المياه، وما زلنا نفتح أسواقا جديدة في المنطقة، فبعد 6 سنوات من تخصيص الشركة زاد الانتاج من 30 طنا إلى ما يفوق 100 طن يوميا، وتم فتح أسواق كثيرة في المنطقة ووصلنا للتصدير إلى تركيا وإسبانيا.

ما اتخذه البنك المركزي من قرارات تجاه البنوك جيد ولكنها ليست الحل الأمثل لمعالجة أزمة الاقتصاد الوطني

لابد من تبرئة القطاع الخاص من وصفه بأنه مجموعة من المتنفذين والحيتان ومصاصي أموال المواطنين

أتمنى أن يكون «للهارون» بصمة في اعتماد هيئة سوق المال والشركات ودعم القطاع الخاص قبل انتهاء دورته

الشركات الاستثمارية تحولت إلى شركات قابضة للابتعاد عن مظلة «المركزي» خوفاً من المساءلة القانونية على أفعالها

«الكوت» خفضت التزاماتها المالية من 16 مليون دينار إلى 13 مليوناً وتتوسع في السوقين التركي والإسباني

انعدام الشفافية والإفصاح في البورصة

ذكـر فهد الجوعان انه على الرغم من وجـود ثقة كبيرة بادارة البورصة ووجود التقنية الحديثة إلا ان هناك انعداما في الشـفافية، مما انعكس على إدارة الشركات، ومن بالغ الأسـف أن هناك تلاعبات كبيرة تتم في التداولات اليومية نظرا لاستخدام العديد من مجالس إدارات الشـركات والهوامير ثغرات قرارات البورصة في أشـياء مخالفة مما تسبب في تكبد صغار المساهمين خسائر بالغة، مطالبا بضرورة تشريع وتمرير قانون هيئة سوق المال الذي اصبح حلما لمتداولي البورصة.

«المركزي» وإطفاء الخسائر

أشـار فهد الجوعان إلى أن قرارات البنك المركزي جاءت لحماية المصارف المحلية بشكل اكبر وكذلك الاقتصاد بشكل عام، وأضاف قائلا «ان هذه القرارات جاءت متأخرة وليست الحل الأمثل، ولابد أن تكون هناك مبادرة من قبل الوزارات والقطاعات الأخرى في الحكومة لدعم الحلول الأخرى، مثل تدخل الهيئة العامة للاسـتثمار والصندوق الكويتي للتنمية، ليس بدعم سـوق الأوراق المالية فحسـب، وأنما لشـراء حصص مؤثرة، فالاستثمار الداخلي أثبت جدارته عن الاستثمار العالمي، سواء من قبل الهيئة أو الصندوق الكويتي للتنمية، فعوائدها أفضل من أن تضعها في الخارج.